

## الحكومة الجزائرية تحسب أيامها الأخيرة

عائلة بهؤلاء، الأمر الذي قلص حينها هامش المناورة لدى الرئيس تبون، ولم يبد رأيه إلا في عدد محدود من الأسماء الوزارية، بحسب مصادر متابعة للملف. ومع التغييرات الحاسمة في هرم مؤسسة الجيش في الأونة الأخيرة، حيث سجل تهاوي جناح القيادة السابقة بين الموت والإقالة وحتى الإحالة على السج، وظهور توازنات جديدة، بات أمر الحكومة مسألة تحصيل حاصل، وسيكون تغييرها تنويجا لعملية ترتيب الأوراق الأخيرة داخل السلطة.

**تصريح تبون، أمام مودعيه من كبار مسؤولي الدولة، لدى مغادرته لألمانيا، أوحى بأن عمر الحكومة يقترب من نهايته**

وبعيدا عن الظروف السياسية التي أحاطت بتشكيل حكومة جراد، فإن أداء بعض عناصرها بات كافيا لترتيب تغييرها بشكل نهائي، من أجل إقناع الشارع المحقق بجديوى توجهات السلطة، ولعل أبرز القطاعات التي أبانت عن فشل واضح، هي التجارة والصناعة والشباب والرياضة والثقافة والداخلية.

ومنذ تعيين طاقم جراد، لا زالت الأسواق المحلية خارج السيطرة والوعد التي قدمها وزير التجارة كمال زريق، من أجل التحكم في سعر مثل الحليب والمواد التموينية وأسعار الزيت، بقيت حبرا على ورق، ولا يزال الجزائريون في غالبية المدن والأرياف يصفقون صباحا للحصول على مادة الحليب. ورغم إدراج الرئيس تبون، ملف النهوض بما أسماه "مناطق الظل"، وهي الأحياء والقرى التي تفقد لشروط الحياة الكريمة والخدمات العمومية، إلا أنه ظهر غير راض بمردود وزارة الداخلية والسلط المحلية (المحافظين ورؤساء البلديات)، مقارنة بالتقارير السلبية التي تصله تباعا عن تردي الأوضاع المعيشية هناك. كما تبقى مسألة وفرة السيولة المالية في مراكز البريد والمصارف، من بين المعوقات التي هزت صدقية السلطة الجديدة في عيون الشارع الجزائري. فرغم عود الحكومة وفي مقدمتها وزارة المالية والبريد بإنهاء الأزمة في تواريخ سابقة، إلا أن قبض الرواتب والمعاشات بات مصدر قلق حقيقي للجزائريين بسبب استمرار أزمة السيولة.

**صابر بليدي**  
الجزائر - ضاعف الرئيس الجزائري، عبدالمجيد تبون، من تكهات أوساط سياسية في بلاده بشأن مصير حكومة عبدالعزيز جراد، التي بدأ عمرها يقترب من نهايتها بعد تأخره في إجراء تعديل حكومي كان من ضمن أولوياته.

وأوحى تصريح الرئيس الجزائري تبون، أمام مودعيه من كبار مسؤولي الدولة، لدى مغادرته بلاده إلى ألمانيا بغية استكمال رحلته العلاجية، إلى أن عمر الحكومة بات قريبا من نهايته، وربما الأجنحة هي التي أخرجت التعديل الحكومي العميق الذي كان ضمن أولويات الرئيس.

وعند تذكيره للحاضرين في القاعة الشرفية لمطار بوفاريك العسكري بالقرب من العاصمة، بخصوص ثبات مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، قال تبون لدى مغادرته الجزائر متوجها إلى ألمانيا لمواصلة العلاج من مضاعفات إصابته بفيروس كورونا "أما الحكومة ففيها وعليها"، وهي إشارة واضحة لعدم اقتناع الرجل بآداء الجهاز التنفيذي الذي يقوده التكنوقراطي عبدالعزيز جراد.

ويبدو أن عمر الحكومة التي تم تعديلها سابقا، في حالة احتضار منذ عدة أشهر بسبب فشل بعض الوزراء في مواكبة وتحقيق تطلعات السلطة الجديدة، بغية استعادة ثقة الشارع وتحريك الملفات المعطلة خلال السنتين الماضيتين، وأن الأجنحة العابرة هي التي أخرجت التعديل الحكومي العميق الذي كان الرئيس تبون ينوي القيام به، بعدما لم يجد التعديل في ضح دماء جديدة.

وكانت تسريبات سابقة قد تحدثت عن رحيل مرتقب للعديد من الوزراء بسبب فشلهم في تحريك الملفات المتركة في دوائرهم، فضلا عن عدم التجانس بين أفراد الفريق الحكومي بقيادة جراد، حيث تضاربت مواقف وتصريحات بعض الوزراء رغم أنهم ينفذون برنامجا رئاسيا واحدا.

ويرى متابعون أن حكومة جراد التي جاءت في ظروف خاصة مرت بها البلاد في السنتين الأخيرتين، لم تعد عملا لاجتماع داخل دوائر السلطة، وأن الملبسات التي خيبت على تعيين بعض الأسماء فقدت ذريعة استمرارها، بعد إعادة ترتيب التوازنات داخل أقاليم مؤسسات الدولة (الجيش).

وتحسب الحكومة المذكورة على مرحلة القائد السابق للجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، وكبار الضباط الموالين له، حيث فرض هؤلاء أسماء من المقربين منهم وهناك من تربطه علاقة

## انفراج أزمة التعديل الحكومي في تونس لا ينهاي متاعب الغنوشي

نبيل القروي يحسم عقدة التعديل من داخل سجنه



ضوء أخضر من القروي للمشيبي لإعلان التعديل الوزاري

ومع ذلك، تبقى تداعيات التغيير المفاغبي لموقف حزب قلب تونس ماثلة أمام مختلف الأطراف، وسط مخاوف جدية مرتبطة بسياق الترتيبات التي ستنتهي إليها الأوضاع، خاصة في ظل تواصل الأزمة الصامتة بين رئيس الحكومة، والرئيس قيس سعيد الذي أشار مساء الإثنين إلى أنه غير معني بهذا التعديل الوزاري الذي لم يشاره فيه أي أحد.

وكان الموقف المذكور الذي عبر عنه القيادي عياض اللومي في تصريحات إذاعية، وُصفت بـ"الصادمة" في حينه، باعتباره أن حزب قلب تونس الذي يُنظر إليه على أنه الداعم الأول والأقوى لرئيس الحكومة، انقلب على موقفه، ما أربك رهانات المشيبي من التحالف الثلاثي الداعم لحكومته، ويعثر حسابات حركة النهضة الإسلامية برئاسة الغنوشي.

وأكد اللومي في تلك التصريحات التي بثتها الإثنين، الإذاعة المحلية "موزاييك أف.أم"، أن حزب قلب (30 مقعدا برلمانيا) "يرفض أي تعديل وزاري مُسقط ويأتي بصيغة الغرض في الوقت الحالي، لافتا في نفس الوقت إلى أن هناك نوعا من عدم الانسجام بين حزب قلب تونس ورئيس الحكومة هشام المشيبي".

ورأى مراقبون أن هذا الموقف، فاجأ بتوقيته غالبية الأوساط السياسية،

على خلفية حسابات مُتباينة بين شقين في الكتلة النيابية لهذا الحزب، يمثل الشق الأول رئيس الكتلة أسامة الخليفي، والشق الثاني النائب عياض اللومي، بسبب تعدد الشق الأول التنسيق بخصوص التعديل الوزاري مع حركة النهضة الإسلامية ورئيس الحكومة هشام المشيبي، دون التشاور مع الشق الثاني.

وسرعان ما تم توظيف تلك الخلافات إلى ورقة ضغط على المشيبي، وكذلك أيضا على راشد الغنوشي بصفتة رئيسا للبرلمان، في مسعى للحصول على ضمانات لتسوية الملف القضائي الذي يلاحق رئيس الحزب، نبيل القروي، الأمر الذي ساهم في تعقيد الوضع، باعتبار صعوبة الحصول على مثل هذه الضمانات من السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ورجحت مصادر "العرب"، تجاوز هذه الخلافات على قاعدة التعهد الذي تقدم به القروي، وبالتالي تمكن المشيبي من الإعلان عن التعديل الوزاري قبل نهاية الأسبوع الجاري، حيث كشف حسونة الناصفي، رئيس كتلة الإصلاح، أن هذا التعديل قد يشمل 12 حقيبة وزارية. وقال في تصريحات إذاعية بثت الثلاثاء "قد يشمل هذا التعديل 7 وزارات، واليوم لدينا شغور في 3 وزارات هي (الداخلية والبيئة والثقافة)، كما يمكن أن يشمل 8 وحتى 12 وزارة بشكل عام".

تتجه أزمة التعديل الوزاري في تونس إلى الانفراج بعد أن منح رئيس حزب قلب تونس، نبيل القروي، من سجنه الضوء الأخضر لنواب حزبه للموافقة على التعديل الذي من المرتقب الإعلان عنه في وقت لاحق. لكن هذه الخطوة لا تضع حدا للمتعاب التي تحاصر رئيس البرلمان راشد الغنوشي والذي يرأس أيضا حركة النهضة الإسلامية، لاسيما بعد تفاجئه بموقف قلب تونس من التعديل.

الجمعي قاسمي

تونس - كشفت مصادر سياسية أن عقدة التحوير الوزاري في تونس، التي أعادها التغيير المفاجئ، وغير المتوقع الذي طرأ على موقف حزب قلب تونس برئاسة نبيل القروي، إلى نقطة البداية، في طريقها إلى الحل بما يفسح المجال أمام رئيس الحكومة هشام المشيبي لتجاوز العقبات التي حالت دون الإعلان عن التعديلات التي قرر إدخالها على تركيبة فريقه الحكومي. وقالت لـ"العرب"، إن بواد حل هذه الأزمة الطارئة تبلورت خلال لقاء جمع ليل الإثنين- الثلاثاء بين عدد من المحامين والناشطين السياسيين، ونبيل القروي رئيس حزب قلب تونس الذي يقع حاليا داخل سجن "المرناتية" بتونس العاصمة، حيث تعهد فيه القروي بدعم حزبه للتعديل الوزاري المرتقب، والإعلان عنه في أقرب وقت ممكن وفقا لتقديرات رئيس الحكومة.



حسونة الناصفي

التحوير الوزاري

المرتقب قد يشمل

12 حقيبة وزارية

وكشفت أن القروي سلم هذا التعهد مكتوبا إلى المحامين والناشطين السياسيين ليسلموه بدورهم إلى قيادة حزبه، وخاصة كتلته النيابية، مُسندا فيه على ضرورة تجاوز الخلافات حول موضوع التعديل الوزاري التي "شوشت" على جهود المشيبي، وعطلت إعلانه عن التركيبة الجديدة لفريقه الحكومي الذي كان يُفترض أن يتم مساء السبت الماضي. وبحسب مصادر "العرب"، فإن الخلافات داخل حزب قلب تونس تفجرت

## الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء يدفع الجزائر للبحث عن دعم أفريقي

### الصناعات الدفاعية مجال لشراكة الرباط وواشنطن

إلى استكشاف المزيد من فرص التعاون لإنجاز مشاريع مشتركة في مجال الصناعة الدفاعية بالمغرب. ويربط بين الولايات المتحدة والمغرب تعاون عسكري وثيق بهدف مكافحة الإرهاب، علاوة على أن الرباط تعتمد في ترسانتها العسكرية على واشنطن حيث تشير الأرقام إلى أن 91 في المئة من واردات المغرب من السلاح أميركية الصنع.

وتشهد العلاقات المغربية الأميركية زخما، لاسيما بعد اعتراف إدارة الرئيس دونالد ترامب بسيادة المغرب على الصحراء وإطلاق مسار لفتح قنصلية أميركية في مدينة الداخلة. والشهر الماضي، اعترف الرئيس ترامب بسيادة المغرب على إقليم الصحراء، وأرسل وفدا لإطلاق مسار فتح القنصلية الأميركية في مدينة الداخلة في خطوة تعزز الموقف المغربي في مواجهة جبهة البوليساريو الانفصالية بشأن ملف الصحراء المتنازع عليها.

وسبق الاعتراف، إعلان ترامب في 10 ديسمبر الماضي، اتفاق المغرب وإسرائيل على تطبيع العلاقات بينهما.

الرباط - يدفع المغرب نحو تعزيز الشراكة التي تربطه بالولايات المتحدة وذلك من خلال تسريع تنفيذ اتفاق التعاون العسكري الذي تم توقيعه في أكتوبر الماضي والذي يمتد لعشر سنوات من 2020 حتى 2030.

ودعت الرباط وواشنطن الثلاثاء إلى استكشاف المزيد من فرص التعاون لإنجاز مشاريع مشتركة في مجال الصناعات الدفاعية. وجاء ذلك، في بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة الملكية (الجيش المغربي)، نشرته وكالة المغرب الرسمية، الثلاثاء، عقب انعقاد الدورة الـ11 للجنة الاستشارية للدفاع بين المغرب والولايات المتحدة.

والثلاثاء، استقبل الوزير المغربي المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لوذي، نائب وزير الدفاع الأميركي، المكلف بالشؤون السياسية، أنتوني تاتا، الذي يزور المملكة على رأس وفد عسكري.

واقترح لوذي، حسب البيان "تعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، من خلال دعوة وزارة الدفاع الأميركية

باندور، كما سيستقبل من قبل السلطات العليا لهذا البلد الصديق، بهدف إجراء تقييم عميق للتعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية".

ويرى هشام معتقد أن "بوقادوم لن يتهاون في الضغط على جنوب أفريقيا من أجل كسب البرلمان الكلي والكمال في بناء حلف على المستوى الفكري، يسعى من خلاله إلى بلورة خارطة عمل من أجل التأخير في القرارات الدولية".

ويرى مراقبون أن الجزائر تراهن على دعم جنوب أفريقيا في ملف الصحراء بشكل خاص باستحضار "الروابط التاريخية والأخوية بين البلدين، والتي توطدت خلال فترة النضال من أجل التحرير ضد الاستعمار والفصل العنصري، عندما دعمت الجزائر ودرّبت كوادرات حركات التحرير بما في ذلك الرئيس الراحل نيلسون مانديلا".

وحاولت الرباط من خلال تمثيليتها الدبلوماسية في جنوب أفريقيا إيصال رسائل إلى مواقع القرار هناك بشأن ملف الصحراء، من خلال بث مقطع مصور مدته 37 دقيقة باللغة الإنجليزية، بشكل واسع على المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي.

وقام السفير المغربي بجنوب أفريقيا يوسف عمراني من خلال هذا المقطع بتوضيح بعض المسائل في ما يخص النزاع حول الصحراء، ليدحض بذلك مزاعم البوليساريو في استباق على ما يبدو لزيارة بوقادوم.

سياسي وقانوني للقرار الأميركي حول مغربية الصحراء.

وقالت مصادر سياسية لـ"العرب"، إن زيارة بوقادوم لجنوب أفريقيا تستهدف البحث عن سبل استمرار مسؤولي الدفاع عن أطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية، التي لم تعد تقنع طيفا كبيرا من الحزب الحاكم في بريتوريا، مؤكداً أن الجزائر أصبحت تتخوف من التحاق جنوب أفريقيا بركب الدول التي فتحت قنصليات لها بالأقاليم الصحراوية.

وحسب بيان للخارجية الجزائرية، أجرى بوقادوم خلال هذه الزيارة، لقاء مع نظيرته الجنوب أفريقية ناليدي

وأوضح معتقد في تصريح لـ"العرب"، أنه "رغم تسويق طابع التعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية لهذه الزيارة، إلا أن زيارة بوقادوم إلى بريتوريا تأتي في سياق جد دقيق تعيشه الجزائر، بعد انكماش أطروحة البوليساريو بخصوص ملف الصحراء".

وتزامنت هذه الخطوة الجزائرية مع "الزيارة التاريخية" التي قام بها وفد أميركي بقيادة مساعد وزير الخارجية ديفيد شينكر، إلى مقر القنصلية الأميركية بمدينة الداخلة، كتنزيل



نجاحات دبلوماسية لافتة